



Distr.
GENERAL

A/31/51
13 February 1976

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



UN LIBRARY

FEB 19 1976

UNSA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون
البند ١٠٩ من القائمة الأولية*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم
المتحدة وبتعزيز دور المنظومة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا — مقدمة
٣	ثانيا — الملاحظة الواردة من الحكومات
٣	رومانيا

A/31/50 *

.. / ..

76-03243

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، القرار ٣٤٩٩ (د-٣٠) ، الذي نصت الفقرة ٤ من منطوقه على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

...

" ٤ - تدعو الحكومات الى أن تواصل تقديم ملاحظاتها واقتراحاتها أو أن تستكملها ، وذلك وفقا للفقرة ١ أعلاه ؛ "

٢ - وبمذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، دعا الأمين العام الدول الأعضاء الى أن ترسل له ، في أقرب وقت ممكن ، الملاحظات المشار اليها في الفقرة الآتية الذكر من قرار الجمعية العامة ٣٤٩٩ (د-٣٠) .

٣ - وفي ١٠ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، وردت ملاحظات من حكومة رومانيا تلبية لمذكرة الأمين العام المشار اليها أعلاه . وقد أورد نص هذه الملاحظات في الجزء ' ثانيا ' أدناه . وستنشر أى ملاحظات جديدة ترد في اضافة للتقرير الحالي .

ثانياً — الملاحظات الواردة من الحكومات

رومانيا

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦]

يتشرف الممثل الدائم لجمهورية رومانيا الاشتراكية لدى الأمم المتحدة بأن يحيل وفق هذا مقتطفات من البيان الذي أدلى به السيد نيقولاى شاوشيسكو ، رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ ، أمام الجمعية الوطنية الكبرى ، وهي الجهاز الأعلى لسلطة الدولة في رومانيا .

وقد أيدت الجمعية الوطنية الكبرى ، بقرار اتخذته في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ ، التقييمات والنتائج الواردة في هذا البيان .

ومما ورد في هذا القرار بالإضافة الى ذلك :

” ان الجمعية الوطنية الكبرى تقدر اسهام رومانيا في تحسين نشاط الأمم المتحدة وتعزيز دورها في الحياة الدولية بأسرها ، وكذلك في استكمال هيكلها وتنظيمها وطرق عملها ، وفقاً للتغييرات الكبرى التي حدثت في العالم ، والتغييرات التي طرأت على توازن القوى على الصعيد العالمي ، ووفقاً للوقائع والمتطلبات الجديدة للحياة الدولية .

وترى الجمعية الوطنية الكبرى أن على الأمم المتحدة زيادة مساهمتها في مناقشة وحل المشاكل الكبرى في العالم المعاصر ، كتصفية التخلف ، وإقامة نظام اقتصادى جديد ، وتحقيق نزع السلاح ولا سيما السلاح النووى ، وتعزيز وتعميم العلاقات الجديدة بين الدول ، وهي العلاقات القائمة على المساواة واحترام الاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المنافع وعدم اللجوء الى القوة أو الى التهديد باستعمالها ، وبناء عالم أفضل وأعدل .

وتؤيد الجمعية الوطنية الكبرى كل التأييد الوثيقة المعنونة ” موقف رومانيا بشأن تحسين نشاط الأمم المتحدة وتحقيق ديمقراطيتها ، وتعزيز دور هذه المنظمة في إقامة التعاون بين جميع الدول بغض النظر عن نظامها الاجتماعي ، وتحقيق عالم أفضل وأكثر عدلاً ، وإقرار سلم دائم ” (A/C.6/437).

مرفق

مقتطفات من البيان الذي أدلى به الرئيس نيقولاى شافوشيسكو
أمام الجمعية الوطنية الكبرى ، بتاريخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥

تحسين نشاط الأمم المتحدة والارتقاء
بدورها الى مستوى المسؤولية العظمى التي
تقع على عاتقها في العالم المعاصر

ان حل المشاكل المعقدة التي تواجهها الانسانية حاليا تتطلب تأمين الاسهام الفعال
في الحياة الدولية من جانب جميع الدول مهما كان حجمها أو نظامها الاجتماعي أو المنطقة
الجغرافية التي تقع فيها ، ففي الطرف الراهن ، يناط دور ذو أهمية خاصة بالبلدان الصغيرة
والمتوسطة ، والبلدان النامية ، والبلدان غير المنحازة التي تشكل الاغلبية العظمى من بلدان
العالم والتي يهيمها مباشرة حل المشاكل الدولية حلا منصفاً ، ونشر سياسة جديدة قائمة على السلم
والتعاون ، تتيج النماء الحر لكل شعب على طريق التقدم والحضارة . وانطلاقاً من هذا الواقع ،
ينبغي العمل على تحقيق ديمقراطية أوسع في العلاقات الدولية ، لاكتشاف أكثر الاشكال ملاءمة
لحل المشاكل التي تواجهها الانسانية اليوم باتفاق مشترك وباتفاق رأى جميع الأمم وعن طريق
مفاوضات واتفاقات ، ومن رأينا أن أهم دور في هذا الصدد يعود الى الأمم المتحدة ، لانها
تعتبر أنسب اطار تنطيمى لمناقشة المشاكل على نطاق واسع وديمقراطي ولتأمين المساهمة الفعالة
لجميع الدول في حلها على صعيد الحياة الدولية بمجموعها .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات ، أعلنت رومانيا دائماً ، وما تزال تعلن ، تأييدها لتحسين
نشاط الأمم المتحدة وتعزيز دورها في انماء التعاون بين جميع الأمم ، وفي تشجيع قيام سياسة
جديدة ، وفي احترام مبادئ القانون الدولي ، وايجاد عالم أفضل وأعدل . وقد قدمنا لهذه
الغاية وثيقة تعبر عن موقف بلدنا فيما يتعلق بطريقة العمل لتعزيز دور الأمم المتحدة ومساهمتها
في تنقية جو الحياة الدولية (A/C.6/437) . وقد عمت هذه الوثيقة ، وأصبحت اليوم معلومة لدى
الرأى العام . ولذلك فلن أتعرض بعد الآن لهذه الوثيقة . ولكني أرغب في الإشارة الى اننا
اتخذنا نقطة انطلاق في اقتراحاتنا حاجة الأمم المتحدة الى أن تأخذ في اعتبارها وأن تعكس في
نشاطها وهيكلها ، على نحو أوفى ، التحولات الكبيرة التي حدثت في العالم خلال الاعوام
الثلاثين المنصرمة منذ انشاء هذه المنظمة ، وحاجتها الى العمل على نحو أكثر فعالية لبحث
مشاكل الحياة الدولية المعاصرة وحلها . ولا شك أن الأمم المتحدة قد قامت ، وهي تمارس نشاطها ،
بدور ايجابي على المسرح الدولي وأسهمت في الاتجاه نحو الانفراج وفي انماء التعاون والتآزر بين
الدول . غير أن من واجبنا أن نذكر أن بعض ما اتخذ من قرارات وتدابير غير منصفة تتناقض وأهداف
الميثاق وروحه ، وانه تلاحظ ثغرات متعددة في نشاط الأمم المتحدة .

وان مما يقلقنا ويشغل بالنا من جهة أخرى الاتجاه الذى يتمثل خاصة في أن سلسلة كاملة من المشاكل ، التي تهم مباشرة جميع الشعوب وتتصل بالتقدم والسلم العالمي ، يجرى تناولها وبحثها خارج نطاق المنظمة وتغطيا لها . وثمة أصوات تتوجه بالانتقادات الى نشاط المنظمة . فهي تدّين الأمم المتحدة ، بل تنادى بتصفية هذه المنظمة ، بدافع السلبية واستياء من سلسلة القرارات والمقررات التي اتخذت في الآونة الأخيرة . ويبدى كذلك بعضهم مواقف سلبية ازاء الاغلبية الجديدة التي نشأت في اطار الأمم المتحدة بقبول الدول التي نالت استقلالها حديثا ، ويشككون في قدرة هذه الدول على الحكم في المشاكل الدولية بروح مسؤولية وعلى التصرف من أجل تحديد تطور ايجابي في السياسة العالمية . وفي رأينا أن هذه الطرق في التعرض لمشاكل وجود الأمم المتحدة ونشاطها لا تتفق مطلقا مع مصالح الشعوب ، ولا مع قضية التعاون والسلم الدوليين . وقد تبين أن من الضروري أن تنبذ بكل صلابة أية محاولة لاضعاف الأمم المتحدة ، ولسلب الشعوب هذا المنبر لكفاحها من أجل اعلاء سياسة جديدة قائمة على المساواة ، واحترام الاستقلال القومي ، وعلى الانفراج والأمن . ان مصالح الشعوب لا تتطلب تصفية دور الأمم المتحدة أو التقليل منه ، بل تتطلب استكمالا متواصلا لنشاطها ، واعلاء لسلطتها في الحياة الدولية ، وزيادة لاسهامها في حل المشاكل المعقدة التي تواجهها الانسانية ، لمصلحة كل الشعوب والسلم الشامل .

هذا هو الاتجاه الذى تسير فيه اقتراحات رومانيا الواردة في الوثيقة التي قدمت الى الأمم المتحدة ، والتي تهدف الى زيادة تحقيق ديمقراطية هذه المنظمة ، وتحسين نشاطها ، واعلاء دورها ، مما يؤمن أنسب اطار تساهم فيه جميع الأمم مساهمة فعلية في الحياة السياسية الدولية . وتقوم الاقتراحات الرومانية في جوهرها على ادخال تغييرات في حياة منظمة الأمم المتحدة تتناسب مع الوضع الجديد القائم في العالم ، كما تقوم على تحسين هياكلها واطارها التنظيمي ، وتحسين اسلوب عملها وطرقه ، مما يتيح اجراء بحث أسرع وأكثر فعالية للمشاكل الكبرى في الحياة الدولية ، وايجاد حل منصف لها عن طريق التفاوض ، والعمل بروح من المتابعة على تطبيق المقررات والقرارات المعتمدة ، واخماد النزاعات ، وتجنب التوتر والمجابهاة العسكرية ، وتدعيم الثقة والأمن العالميين . ولقد قدم نجاح المؤتمر الاوروبي العام وما وصل اليه من نتائج مثالا مقنعا على كيفية تحقيق اتفاق عام في الرأى بين الدول حول مشاكل أساسية ، وهو مثال يكشف عن الامكانيات الواسعة التي تتمتع بها الأمم المتحدة في هذا الاتجاه ، باعتبارها المنظمة التي تجمع دول القارات جميعا ، وتبين ، بالنظر الى كل ذلك ، الضرورة المطلقة لتوسيع هيئات الأمم المتحدة بفعالية تأمين مشاركة أوسع في نشاطها لعشرات الدول التي نالت استقلالها خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة والتي تبدى باستمرار تصميمها القوى المتزايد على توكيد مواقفها والمساهمة الفعالة في الحياة الدولية .

ونحن ننطلق كذلك من واقع أن مجلس الأمن يمارس دورا هاما في الحياة الدولية . وهذا هو بالذات السبب الذى من أجله نرى أن من الضروري ادخال تحسينات على نشاطه ترمي الى زيادة فعاليته في الجهود المكثفة للدفاع عن السلم وتدعيمه . وينبغي بهذه الروح زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن تبعا لزيادة عدد البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولا سيما زيادة دور البلدان الصغيرة والمتوسطة في الحياة الدولية . ومن الضروري في رأينا ، في الظروف الدولية الراهنة ،

الابقاء على حق النقض (الفيتو) في اتخاذ المقررات في إطار مجلس الأمن . ونرى في الوقت نفسه أنه لا يجوز إساءة استعمال هذا الحق ، كما لا يجوز استعماله لأغراض تعزيز المصالح الخاصة لبعض البلدان دون غيرها ، والسير بهذه المصالح في اتجاهات لا تتفق ومصلحة السلام الشامل . وينبغي ألا يستعمل هذا الحق إلا في مواقف خاصة تماما ، وفي حالات استثنائية ، دافعا عن قضية الأمن الدولي وعن مصالح جميع الشعوب ، وصونا للسلام والانفراج العالميين . وينبغي في الوقت نفسه أن يحظى ممثل أو ممثلان من كل منطقة جغرافية ، عن طريق التعاقب السنوي ، بنفس حقوق الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن ، وذلك ما استمر العمل بنظام حق النقض ، الفيتو الحالي . وبذلك يتاح أمام البلدان الصغيرة والمتوسطة في جميع القارات أن تساهم مساهمة أكثر فعالية في اعتماد المقررات ، وفقا لدورها ومصالحها في السياسة العالمية .

ونحن نقدر بوجه خاص اتفاق الرأي الذي تم التوصل إليه في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد القرار المتعلق بتحسين ميثاق المنظمة وزيادة فعاليتها في الحياة الاقتصادية والسياسية الدولية . وان برنامج النشاط الحافل الذي عهدت به الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ، وهي اللجنة المكلفة بتقديم تقرير عن أعمالها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، يحملنا على الأمل في إمكان تسجيل نجاحات جديدة وهامة في وقت قصير ، على طريق تحقيق ديمقراطية المنظمة ، ورفع دورها إلى مستوى المسؤوليات الكبرى التي تقع على عاتقها في عالمنا الحالي .

وترى رومانيا أنه ينبغي الدأب على مواصلة النشاط الرامي إلى تحديد واعتماد مبادئ جديدة في العلاقات بين الدول . وقد اقترح بلدنا ، في إطار الوثيقة الآنف الذكر ، اعتماد واعتماد مدونة للسلوك ذات طابع دولي ، يمكنها أن تكمل بنجاح ميثاق الأمم المتحدة ، عن طريق التوليف بين الخبرات الواسعة التي تجمعت لدى الدول في فترة ما بعد الحرب فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى إقامة علاقات دولية جديدة مشبعة بروح العدالة والانصاف والاحترام والثقة بين الأمم .

ويمكن للميثاق ، اذا ما عكس التغييرات التي حدثت في العالم والمتطلبات والاهداف الأساسية للحياة الدولية الراهنة ، أن يستجيب فعلا لآمال جميع الشعوب وتطلعاتها . وان مجتمع أمم العالم ليشعر بالحاجة إلى ميثاق للمنظمة قادر على اعلان العلاقات الدولية الجديدة وتعزيزها ، وهي العلاقات التي تنتفي فيها إلى الأبد السيطرة والاضطهاد والاستعمار بشكليه القديم والجديد وكذلك العنصرية وجميع أشكال التفاوت بين الدول . وينبغي للميثاق أن يؤدي إلى القضاء على جميع الامتيازات ، وعلى جميع أشكال التمييز ، وان يسمح بتلبية مصالح كل الشعوب مهما كان حجمها . وينبغي له كذلك أن يلهم ويوجه ، بكل مضمونه ، عملية إقامة علاقات ديمقراطية منصفة حقيقية في العالم . وبذلك يصبح ميثاق الأمم المتحدة ميثاق حرية الشعوب واستقلالها ، وميثاق الحقوق الأساسية للدول وللإنسان ، ويؤمن السير الوطيد الحركي لامة على طريق التقدم والحضارة والتعاون والسلام في المجال الدولي .

ويمكن للأمم المتحدة ، ان تسير في هذا الاتجاه ، أن تؤدي دوراً أعظم في مناقشة وحل المشاكل الكبرى للعالم المعاصر ، وهي مشاكل تصفية التخلف ، وإقامة النظام الاقتصادي الجديد ، وتحقيق نزع السلاح العام ، ولا سيما السلاح النووي ، وتعزيز وتعميم العلاقات الديمقراطية الجديدة القائمة على المساواة ، وعلى احترام الاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتبادل المنافع ، وعدم اللجوء إلى القوة وإلى التهديد باستعمالها . وبذلك يمكن للميثاق أن يسهم اسهاماً تتزايد فعاليته باستمرار في جهود الشعوب والقوى التقدمية حيثما وجدت في سبيل إنشاء عالم أفضل وأعدل على هذا الكوكب . فلنبذل كل جهد ممكن لتحسين دور الأمم المتحدة وأعماله ، كيما تقدم المنظمة اسهاماً مستمر التزايد والفعالية في توكيد الاتجاه الجديد في العلاقات الدولية ، في إقامة جو من الانفراج والتعاون والتفاهم بين الأمم .
